

محرقتمكم-مقبرتنا
بيان ائتلاف إدارة النفايات
مؤتمر صحفي تاريخ 31/7/2018

إن أزمة النفايات في لبنان ليست أزمة طارئة أو مستجدة! بعد الحرب الأهلية لجأت الحكومات المتتالية إلى تطبيق خطة طوارئ للنفايات في بيروت وجبل لبنان بدأت في العام 1997 وبقيت حتى العام 2015. من يطبق خطة طوارئ لـ 18 سنة؟

صحيح أنه طرحت خلال هذه الفترة خطط لتشمل إدارة النفايات كل لبنان على سبيل المثال خطة العام 2006 التي اعتمدت على إنشاء معامل للفرز الثانوي والتسيخ على مستوى الأقضية ومطامر صحية على مستوى المحافظات والتي لم تطبق. تلتها خطة العام 2010 التي طرحت اعتماد المحارق في المدن الكبرى واعتماد خطة ال 2006 للمناطق الباقية والتي ما زالت ذيولها تستمر حتى يومنا هذا وما يحصل اليوم هو نتيجة واستمرار هذه الخطة.

نحن حتى اليوم نفتقر إلى سياسة واضحة عصرية مستدامة لإدارة النفايات مبنية على دراسات للأثر البيئي والصحي والاجتماعي والاقتصادي للخيارات والأهداف التي يجب أن نصل إليها.

نرى الحكومة وبعض البلديات يتخذون قرارات استراتيجية (مثل اعتماد المحارق) والتي ستدوم لـ 20-25 سنة على الأقل دون أن يكلفوا أنفسهم إجراء أية دراسة بيئية أو اقتصادية لهذه القرارات. تقدمت الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر بطلب 1,400 مليون دولار لإدارة النفايات الصلبة من ضمنها 1,125 مليون دولار لإنشاء محارق في طرابلس وبيروت وصيدا-الزهراني دون أي دراسة حتى أن البنك الدولي في مراجعته لاقتراح الحكومة أشار إلى أن البلدان المماثلة للبنان من حيث الدخل الوطني لا تلجأ عادةً إلى اعتماد هذه التقنيات المكلفة خاصةً أن اقتراح الحكومة غير مبني على دراسات للسوق على مدى 25 عاماً. كما أشار البنك الدولي أن العالم يذهب باتجاه الاقتصاد الدائري، فيما يكبل لبنان نفسه للسنوات الـ 25 المقبلة بتقنية الحرق التي هي غير محبة وتقع في أسفل

الهرم. لماذا بلد مصنف الثالث عالمياً من حيث الدين العام يجلب لنفسه المزيد من الديون لاعتماد تقنيات تحاول كل البلدان الحد من اعتمادها؟

تقدمت وزارة البيئة خلال مراجعة دفتر شروط المحارق بملاحظات صارمة إن لم تكن تعجيزية ولم يتم أخذها بعين الاعتبار لأن وزير البيئة لم يدافع عنها بل على العكس وافق على اعتماد المحارق على الرغم من ملاحظات وزارته.

يمر على لبنان حكومات تضع الوقت مع سبق الإصرار والترصد دون العمل على ملف إدارة النفايات لتضع المواطن أمام خيارات إما القبول بطمر البحر أو المحارق لتمرير صفقاتهم أو إبقاء النفايات في الشوارع.

تسن الدولة قوانين تقوم بخرقها دون حياء ودون محاسبة. نشير مثلاً إلى مراسيم تقييم الأثر البيئي وتقييم الأثر الاستراتيجي الذين لم يطبقوا لا في خيارات اعتماد المطامر البحرية ولا في اعتماد المحارق. تطلب وزارة البيئة من البلديات بتقديم دراسات بيئية واقتصادية لخيارات إدارة نفاياتها وتعطيها مدة شهرين لذلك بينما لا تطالب بهذه الدراسات للسياسات والمشاريع التي توافق عليها.

وافقت حديثاً اللجان المشتركة على قانون الإدارة المتكاملة للنفايات للاستعجال وتسهيل اعتماد المحارق دون مناقشة ما يشوبه من ثغرات ونواقص تقنية والخلل الكبير فيما يتعلق بالإطار التنظيمي والمؤسساتي لإدارة النفايات والذي سنوضح رأينا المفصل به في أقرب وقت ممكن.

سنوجز ما يلي بعض النقاط التي تجعلنا نرفض اعتماد خيار المحارق في لبنان مع العلم أن هذا الحل مطبق في دول مختلفة:

- أولاً، تركيبة نفاياتنا التي تتضمن 53% نفايات عضوية على المستوى الوطني و63% في بيروت بحسب تقرير مجلس الإنماء والإعمار للعام 2016. هذه التركيبة تجعل من نفاياتنا ذات قدرة حرارية متدنية ولا يمكن اعتمادها في عملية الحرق لتوليد الطاقة إلا إذا تم تنشيفها وبالتالي سوف نحتاج لطاقة و/أو خلطها مع المواد التي يمكن استردادها لإعادة التدوير كالورق والكرتون والبلاستيك. وبهذا نكون قد كبدنا الاقتصاد خسارة مواد بقيمة 52 مليون دولار سنوياً (على مستوى بيروت) وحوالي 272 مليون دولار أمريكي سنوياً (على المستوى

الوطني). إنها جريمة ترتكب بحق الصناعات التدويرية اللبنانية وبحق اليد العاملة.

- ثانياً، إن نفاياتنا المنزلية ممزوجة مع النفايات الصناعية والطبية وغيرها من المواد الخطرة مما ينتج ملوثات عالية السمية إن كان في الهواء أوفي الرماد الناتج عن المحارق. حتى إن رماد القاع الذي يعبر أقل سمية من الرماد المتطاير قد يكون ملوثاً وبالتالي يجب التخلص منه في مطامر متخصصة للنفايات الخطرة والتي هي غير موجودة في لبنان. يطرح اقتراح ترحيل الرماد السام عبر اتفاقية بازل ولكننا نشك بأن بازل تسمح بترحيل النفايات الخطرة للتخلص النهائي وقد راسلنا سكرتارية الاتفاقية للحصول على جواب نهائي لهذا الموضوع.

- ثالثاً، يتطلب اعتماد المحارق ضوابط صارمة من حيث مراقبة الملوثات الناتجة عنها وتطبيق للقوانين وخطط طوارئ في حال حدوث أي خلل. وذلك لأنه ينتج عن المحرقة ملوثات هوائية سامة تتسبب بأمراض مميتة مثل السرطان وأمراض القلب والرئة والتشوهات الخلقية والتأخر العقلي وغيرها. ستتشر هذه الملوثات إذا لم تتم معالجتها بشكل دقيق ودائم، فوق المناطق المحيطة والتي تمتد على قطر 2-3 كلم وتتضمن المدور، الكرنتينا، برج حمود، الجديدة، الأشرفية، سن الفيل، وسط ورأس بيروت وغيرها....سوف نعرض محاكاة قدمها د. عصام اللقيس من الجامعة الأميركية تبين توزع الدخان الناتج عن المحرقة في حال وضعها بالكرنتينا. إن تلوث الهواء في بيروت بات بمعدل ثلاثة أضعاف الحد المسموح به من قبل منظمة الصحة العالمية. كما أن نسبة الإصابة بالسرطان في لبنان حالياً هي الأعلى بين البلدان العربية. ليس لدينا تطبيق للقوانين، لا مراقبة ولا محاسبة ولا حتى تجهيزات مخبرية تخولنا مراقبة الملوثات. إننا في بلد سوء الإدارة فيه هي القاعدة والدولة هي أول من يخرق القوانين ويسبب التلوث في البلاد.

- رابعاً، إن تقنية الحرق هي الأعلى من ناحية كلفة الاستثمار والتشغيل بين تقنيات المعالجة الأخرى ناهيك عن كلفة التدهور البيئي والفاتورة الصحية المترتبة عنها. سيؤدي اعتماد المحارق إلى تفاقم الديون التي سيدفعها أولادنا وتساهم في تدهور الوضع الاقتصادي في البلد. فإضافةً إلى الـ 250 مليون دولار كلفة إنشاء المحرقة في بيروت

سندفع حوالي 66 مليون دولار سنوياً كلفة تشغيلها وصيانتها. ما يعني أن المواطن سيدفع حوالي 180 دولار أميركي للطن وهذا هدر طائل للمال العام.

- خامساً، تتجه أوروبا والبلدان النامية حالياً لتطبيق الاقتصاد الدائري والتخلي عن المحارق وللتخفيف من إنتاج النفايات وإعادة استعمالها وإعادة تدويرها ومعالجتها بيولوجياً والحد من الحرق والطمر ونحن نمشي بالاتجاه المعاكس ونشجع الاستهلاك والتدهور البيئي.

إننا اليوم نطالب بلدية بيروت بالإجابة على الأسئلة التالية:

- أين دراسة تقييم الأثر البيئي الاستراتيجي ودراسات الجدوى ومقارنة الخيارات التي قامت بها البلدية على مدى مدة المشروع التي تمتد لـ 25 عاماً؟ فلتفضل بتزويد المواطنين بهذه الدراسات إذا وجدت. وإذا كانت هذه الدراسات غير موجودة فهذا مخالف للقانون رقم 8213/2012 (مرسوم تقييم الأثر البيئي الاستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام) وهذا يعتبر بمثابة إخبار للقضاء.
- لماذا لم يتم الإعلان عن الموقع حتى الآن؟ وأخذ رأي الأهالي والسكان المحليين بالموضوع كما تتطلب الشفافية والقوانين والتشريعات؟
- كيف سيتم التخلص من الرماد السام بغياب المطامر الصحية المخصصة للنفايات السامة والخطرة؟ مع العلم أنه من المرجح عدم القدرة على ترحيل هذا النوع من النفايات.
- ما هي كلفة المعالجة للطن أخذاً بعين الاعتبار كلفة الاستثمار وخدمة الدين وكيف تقارن هذه الكلفة مع التعرف العالمية والمحلية لإدارة النفايات؟
- كيف سيتم المراقبة الدورية للانبعاثات الناتجة عن المحرقة بغياب المختبرات المجهزة للقيام بهذه الفحوصات؟
- بغياب تطبيق صارم للقوانين والمحاسبة للمخالفين كيف ستضمن لنا بلدية بيروت حسن إدارة هذه المحرقة؟

على المستوى الوطني، يشدد الائتلاف على ضرورة العمل على الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وتصنيف النفايات إلى فئات ووضع معايير لمعالجة كل فئة، واعتماد الهرمية العالمية لإدارة النفايات ويطلب بالتالي:

- وضع محفزات اقتصادية وتقنية للتخفيف من إنتاج النفايات على سبيل المثال لا الحصر منع استعمال أكياس البلاستيك والمواد البلاستيكية الأحادية الاستعمال. يمكن البدء أولاً بتطبيقها في المؤسسات الكبيرة والمدارس والجامعات والمستشفيات والمطاعم والسوبرماركات،...
- اعتماد مبدأ مسؤولية المنتج الممتدة (Extended Producer Responsibility). وتحمل المنتج كلفة استرداد ومعالجة النفايات.
- البدء فوراً بحملات توعية للمواطنين والمؤسسات للفرز من المصدر وتأمين المستوعبات اللازمة مثلما تفعل الدول الأوروبية.
- إصدار قرار مشترك من وزارتي البيئة والداخلية والبلديات للبلديات واتحادات البلديات بالبدء فوراً بتطبيق الفرز من المصدر. (يمكن وضع فريق تقني متخصص لتقديم المساعدة التقنية للبلديات واتحادات البلديات التي تحتاجها).
- تكليف وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات بالبدء ببرنامج تدريبي للبلديات واتحادات البلديات حول إدارة النفايات.
- تكليف وزارتي البيئة والصناعة بدراسة حاجات القطاع الصناعي وإمكانية تطويره لتحسين إعادة تدوير النفايات واستيعاب كميات النفايات التي يمكن إعادة تصنيعها. وتكليف وزارتي المالية والبيئة باستصدار محفزات اقتصادية لدعم صناعات إعادة التدوير.
- تطوير معامل الفرز والتسيخ وإعادة تشغيل المعامل المتوقفة على كامل الأراضي اللبنانية علماً أنه بحسب وزارة البيئة إن المعامل الموجودة حالياً والمخطط لها تستطيع معالجة حوالي 7,750 طن من النفايات يومياً علماً أن لبنان ينتج حوالي 6,555 طن يومياً.
- العمل على تغيير نظام الجمع بحيث نتخلص من الشاحنات الضاغطة من أجل الحفاظ على نوعية المواد المفروزة وإدارتها بشكل أفضل.
- وقف حرق النفايات في المكبات العشوائية والعمل ضمن منهجية واضحة لإعادة تأهيل هذه المكبات.
- تكليف وزارة البيئة استكمال الدراسات التي اقترحتها في خطتها المقدمة إلى مجلس الوزراء في آب 2017 والتي تتضمن إجراء مسح ميداني ودراسات جيولوجية وهيدروجيولوجية وغيرها لتحديد المواقع المحتملة لإنشاء مرافق لإدارة النفايات المنزلية الصلبة خاصة مواقع

المقالع والكسارات والمكبات العشوائية التي يمكن إعادة تأهيلها واستخدامها.

- الطلب من النواب القيام بواجباتهم التشريعية والرقابية ومحاسبة الحكومة على أدائها في ملف إدارة النفايات خصوصاً.

- الطلب من القضاء متابعة قضايا تلوث البيئة وقمع المخالفات ومحاسبة المخالفين.

لقد وصلنا اليوم إلى مستوى تدهور بيئي عالي وما زلنا نتجه نحو الأسوأ في الخيارات والإهمال الذي تنتهجه مؤسسات الدولة.

يعيد الائتلاف التذكير بالإنذار الذي تقدم به منذ حوالي السنة لنهي أعضاء المجلس البلدي عن اعتماد المحارق لمعالجة نفايات بيروت وبالطعن الذي تقدم به أمام مجلس شوري الدولة بقرار الحكومة بالموافقة على دفتر شروط المحارق ويؤكد إلى أنه سيتخذ كل الإجراءات الممكنة لمنع اعتماد هذه التقنية في بيروت وفي المناطق الأخرى.